

دور المحاصيل عالية القيمة في الحد من
الفقر في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا



دور المحاصيل عالية القيمة في الحد من الفقر في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا
دائرة إدارة البرامج

جدول المحتويات

5	توطئة
7	ألف - مقدمة ومعلومات عامة
	باء - دور التسويق المحلي وأسواق التصدير لسلع البستنة في تخفيف وطأة الفقر في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا: النتائج والاستنتاجات والتوصيات
9	جيم - دور الأعشاب والنباتات الطبية والعطرية في تحسين سبل معيشة فقراء الريف في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا: النتائج والاستنتاجات والتوصيات
16	دال - بعض خصائص نهج الصندوق في الترويج للمحاصيل غير التقليدية
22	

توطئة

إن الرسالة الأولى للصندوق الدولي للتنمية الزراعية هي تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر. ويحقق الصندوق هذه الرسالة من خلال تقديم القروض والمنح لبرامج التنمية الزراعية والريفية الرامية إلى القضاء على الفقر. وفي سعيه لمساندة التنمية الزراعية والريفية قام الصندوق بإنشاء شراكات مع الحكومات والوكالات متعددة الأطراف والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المحلية والإقليمية.

من هذه المؤسسات المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة الذي يضطلع برسالة تحسين مستوى معيشة فقراء الريف وتخفيف وطأة الفقر من خلال القيام ببحوث زراعية وتوفير التدريب في المناطق الجافة من العالم النامي وهي رسالة تتلاقى مع رسالة الصندوق وتكملها. ويواجه الصندوق وشركاؤه في تصديهم لمعالجة مشاكل الفقر في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا عدداً من المعوقات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتدل تجربة الصندوق والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة على أن أفضل طرق التغلب على هذه المعوقات هي الابتكار في النظم الزراعية والتنوع في سبل المعيشة. ومن السبل المباشرة إنتاج وتحسين تسويق المحاصيل عالية القيمة من أنواع الخضار والفواكه غير التقليدية والاستخدام الحثيث للأعشاب والنباتات الطبية والعطرية.

ورغبة من الصندوق والمركز الدولي في التوصل إلى نهج عملي للترويج للمحاصيل عالية القيمة والأعشاب الطبية والعطرية فقد نظما حلقتي عمل تشاوريتين إقليميتين للخبراء خلال عام 2007 في مقر المركز الدولي في حلب، الجمهورية العربية السورية. وحضر الندوتين نحو 50 مشاركاً من بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا ومن بلدان أخرى لها تجربة ذات صلة في هذا المجال ونخبة من المانحين وعدد من مؤسسات البحوث والتنمية وشركات القطاع الخاص العاملة في مجالي المحاصيل عالية القيمة والأعشاب الطبية والعطرية.

يقدم هذا التقرير الموجز توليفة من النتائج والاستنتاجات التي توصلت إليها حلقتا العمل وهو يبين الأبعاد التي سيسترشد الصندوق وشركاؤه بها في تشجيع ودعم تطوير هذه السلع كنهج في الحد من الفقر الريفي على نحو مستدام في الإقليم.

أتوجه بالشكر إلى الدكتور محمود الصلح، المدير العام للمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة وإلى موظفي المركز على تعاونهم الممتاز ومساهماتهم المهنية المتميزة في هاتين الحلقتين. وأود أن أتقدم بالشكر أيضاً إلى السيد توفيق الزبيري مدير البرنامج القطري لشعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا الذي قام بتنسيق العمل وإعداد هذا الملخص. ولا بد أيضاً من توجيه الشكر إلى كل من السيدة سارا أوليفان والسيدة شذى صقر المساعدتين الإداريتين في الشعبة على جهودهما الإدارية.



الدكتورة منى بشاي
مديرة شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

ألف - مقدمة ومعلومات عامة

منذ عام 1977 والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ينخرط بقوة في دعم التنمية الزراعية والإقليمية (التنمية الزراعية والريفية). وبنهاية عام 2007 كان الصندوق يمول 33 قرصاً برنامجياً و34 منحة بحث إقليمية وقطرية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.¹ بتعهدات مالية قدرها 520 مليون دولار أمريكي تقريباً. وفي سعيه لدعم التنمية الزراعية والريفية أقام الصندوق شراكات مع الحكومات والوكالات متعددة الأطراف والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المحلية والإقليمية. من هذه المؤسسات المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة الذي يضطلع برسالة تحسين مستوى معيشة فقراء الريف وتخفيف وطأة الفقر من خلال البحوث والتدريب في المناطق الجافة من العالم النامي وهي رسالة تلتقي مع رسالة الصندوق وتكملها.² ويتمتع المركز الدولي بتجربة واسعة النطاق في مجال البحوث المتصلة بالتحصيل غير التقليدي في أفريقيا الشمالية وغرب آسيا. ومن مواضيع بحوثه الرئيسية تنوع النظم المحصولية وتعزيز جودة السلع الغذائية وقيمتها النهائية.³ وقد شمل التعاون بين الصندوق والمركز الدولي كلاً من البحوث الزراعية لدعم أنشطة المشاريع وبناء القدرات وتعزيز المؤسسات على نطاق واسع. وللصندوق سجل مشابه في التعاون مع معاهد البحوث الإقليمية والوطنية الأخرى والمنظمات غير الحكومية وإلى حد ما مع القطاع الخاص في الإقليم. ويواجه الصندوق والوكالات الشريكة له في الإقليم عدداً كبيراً من المعوقات في تصديهما الفردي والمشارك لمشكلات الفقر. منها ما يلي:

- قاعدة الموارد الطبيعية من حيث الكم والنوع وبشكل خاص هيمنة المناطق الصحراوية وشبه القاحلة وتزايد وتيرة الأثار المناخية السلبية ولا سيما الجفاف.
- اعتماد نظم زراعية كثيرة في الإقليم على نظم الزراعة المعيشية والتحصيل التقليدي.
- التقلبات المتزايدة في أسعار السلع الزراعية ولا سيما الحبوب والبذور الزيتية مما يزعزع الثقة في صفوف مزارعي التحصيل التقليدي.
- تشظي المزارع وصغر حجم الحيازات وضعف دور منظمات المزارعين.

تدل تجربة الصندوق المستمدة من المشاريع ونتائج الدراسة التي قام بها المركز الدولي مؤخراً على أن خير وسيلة لحل المشاكل النابتة عن هذه المعوقات هي الابتكار في النظم الزراعية والتنوع في السبل المعيشية. ومن الطرق المبشرة إنتاج وتحسين تسويق محاصيل عالية القيمة من أنواع الفواكه والخضار غير التقليدية والاستخدام الحثيث للأعشاب والنباتات الطبية والعطرية. ويتسق هذا النهج مع توجهات استراتيجية الصندوق في تمكين الفقراء وتنوع سبل المعيشة وهو نهج رشيد من حيث استفادته من الكفاءة المعززة في استخدام المياه والعوائد الاقتصادية المحسنة وإمكانات إضافة القيمة واستحداث الوظائف وغير ذلك مما هو مرتبط بهذه المحاصيل والمنتجات.

/1 بلدان الإقليم هي التالية: الجزائر وجيبوتي ومصر وجزيرة والصفى الغربية والأردن ولبنان والمغرب والصومال والسودان والجمهورية العربية السورية وتونس وتركيا واليمن.

/2 انظر رسالة المركز على <http://www.icarda.org/mission.htm>

/3 انظر ICARDA (2007), "Improving Livelihoods in Dry Areas: Strategic Plan 2007-2016", Section 4.4.

ورغبة من الصندوق في وضع نهج عملي بشأن تصميم وتنفيذ مساندته للمحاصيل عالية القيمة ولالأعشاب والنباتات الطبية والعطرية فقد مول حلقتي عمل تشاوريتين إقليميتين للخبراء نظمهما المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة في مقره في حلب، الجمهورية العربية السورية. وقد حضر الحلقتين 50 مشاركاً يمثلون كل بلدان الإقليم المقترضة تقريباً إضافة إلى بلدان أخرى ذات تجارب ذات صلة وعدد من الوكالات المانحة ومؤسسات البحوث والتنمية ونخبة من شركات القطاع الخاص العاملة في مجالي المحاصيل عالية الجودة والأعشاب والنباتات الطبية والعطرية.

عقدت حلقة العمل الأولى بعنوان " دور التسويق المحلي وأسواق تصدير سلع البستنة في التخفيف من وطأة الفقر في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا" في الفترة من 13 إلى 15 مارس/ آذار 2007. أما حلقة العمل الثانية التي كانت بعنوان " دور الأعشاب والنباتات الطبية والعطرية في تحسين سبل المعيشة لدى فقراء الريف في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا: التحديات والمعوقات والآفاق والتوجهات الاستراتيجية" فعقدت في الفترة من 10 إلى 12 يوليو/تموز 2007. وكان التركيز في كلا الحلقتين على فرص التسويق المحلي والتصدير، والمزايا النسبية القطرية، والمعوقات والفرص في الإنتاج، والشراكات التسويقية، واستعراض قصص النجاح الباهر والدروس المستفادة من دراسات الحالة ضمن الإقليم وخارجه، والاتجاهات التشغيلية من أجل النهوض بالإنتاج والتسويق. وقد بلغ محصول المداولات 50 ورقة وعروض تقديمية بالبوربوينت وتقريرين توليفيين.

إن الغرض من هذا التقرير الموجز هو عرض النتائج والاستنتاجات التي توصلت إليها حلقتنا العمل وتسجيل الأبعاد ذات الصلة بالطريق إلى الأمام في تطبيق نهج متماسك سيوجه عمل الصندوق وشركائه في تشجيع ودعم هذه السلع كإسهام رئيسي في الحد من الفقر في الإقليم.

باء - دور التسويق المحلي وأسواق التصدير لسلع البستنة في تخفيف وطأة الفقر في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا: النتائج والاستنتاجات والتوصيات

باء1- الصورة العامة. البستنة قطاع راسخ وهام اقتصادياً يسهم إسهاماً كبيراً في سبل المعيشة في النظم الزراعية الجافة والبعلية والمروية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا حيث معظم الأنواع الرئيسية أصلية ومتكيفة تضم محاصيل الفواكه والجوز بأنواعه من الأشجار أو الشجيرات مثل الزيتون والعنب والرمان والحمضيات والتين واللوز والفسق والجوز والتمور وغيرها من الفواكه النووية كالخوخ والمشمش والكرز إضافة إلى الخضار الرئيسية مثل الفاصولياء واللوبياء والثوم والبصل والبنندورة والبطاطا والباذنجان والفليفلة والبطيخ والخيار.

معظم هذه المحاصيل يزرع في الإقليم منذ مئات السنين وهي توفر خيارات لتنويع الدخل ومسارات للخروج من الفقر. وتشير الدراسات باطراد إلى أن نسبة الفوائد التي تجنى من زراعة محاصيل الفواكه والخضار إلى تكاليف إنتاجها هي ضعف نسبة الفوائد التي تجنى من زراعة الحبوب والبقول الرئيسية إلى تكاليف إنتاجها. وخلال السنوات العشر الأخيرة أنشأ المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة برامج في الإقليم تتعلق بالعديد من هذه المحاصيل بما فيها بعض الخضار الحمضية في اليمن والتمور في بلدان الخليج والزيتون في الجمهورية العربية السورية والتين في مصر. وهناك منظمات تنشط في دعم إنتاج وتسويق المحاصيل عالية القيمة أيضاً ومعاهد وشبكات للبحوث وتطوير التكنولوجيا ومنظمات دولية غير حكومية وعدة هيئات مانحة رئيسية أبرزها البنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والوكالة الألمانية للتعاون التقني ومركز البحوث الزراعية الفرنسي للتنمية الدولية والوكالة الدانمركية للتنمية الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. وقد ارتبط كثير من جوانب التنمية بالقطاع الخاص بما يعكس الهدف المحدد المتوخى وهو تيسير التجهيز والتسويق.

باء2- خصائص السوق: الأسواق المحلية. يزداد استهلاك المحاصيل عالية القيمة في الأسواق المحلية ازدياداً كبيراً نتيجة لتزايد عدد السكان وازدياد الدخل وتوسع المناطق الحضرية وتعاطم الوعي بالقيمة الصحية والتغذية للفواكه والخضار الطازجة ولا سيما العضوية منها. ويزداد الطلب على التصدير أيضاً بسبب تزايد فرص وصول بعض بلدان الإقليم إلى أسواق الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي. فقد استطاعت بلدان مثل المغرب وتونس توظيف ظروفها المناخية والزراعية الإيكولوجية المواتية وخبرتها الطويلة في زراعة هذه المحاصيل وقربها من أسواق الاتحاد الأوروبي للحصول على معاملة تفضيلية هامة للنفاذ إلى بعض الأسواق الزراعية في الاتحاد الأوروبي وبأسعار مرتفعة بموجب الشراكة الأوروبية المتوسطية. وكان على هذه البلدان لتحقيق ذلك أن تنفذ بمعايير صحية نباتية صارمة ورقابة شديدة على الجودة. ومع ذلك فإن ارتفاع المبيعات قد اقتصر على سلع بعينها (مثل البنندورة والفريز والتمور وزيت الزيتون) وبمقادير لا تؤثر على التراجع المطرد منذ عام 1970 في حصة الزراعة من الاقتصادات الوطنية ومن مجموع الصادرات ومن حجم الصادرات الإقليمية في الأسواق العالمية. ويعود هذا التراجع المطرد بشكل رئيسي إلى تزايد السكان والاستهلاك في بلدان الإنتاج وهبوط في محاصيل التصدير التقليدية حتى أمد قريب وعدم قيام البلدان. حتى الآن. بتنوع صادراتها لصالح المنتجات الزراعية غير التقليدية عالية القيمة. وفيما بين عامي 1975 - 2004. كان متوسط حصة إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا من سوق التصدير العالمية للخضار (4 في المائة) وللفواكه (5 في المائة) قليلاً مقارنة بما ينتج منها في الإقليم. كذلك فإن سوق التصدير العالمي للخضار والفواكه قد شهد تراجعاً منذ عام 1983. ومع أن مجموع الإنتاج في الإقليم ازداد بنحو 77 في المائة بين عامي 1983 و2004 فإن الحصة المئوية للإقليم في أسواق التصدير العالمية قد تراجعت من 7-8 في المائة عام 1983 إلى مجرد 3-4 في المائة عام 2004.

في هذه الأثناء. أدى الطلب الدولي المتزايد على الفواكه والخضار الطازجة عالية الجودة وخارج موسمها إلى ازدهار القطاع في عدد من أقل البلدان نمواً في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا وأفريقيا.⁴

Hallam, D., P. Liu, G. Lavers, P. Pilkauskas, G. Rapsomanikis and J. Claro (2004), "The Market for Non-Traditional /4 Agricultural Exports: Raw Materials, Tropical and Horticultural Products Service Commodities and Trade Division", FAO Commodities and Trade Technical Paper 3, Food and Agriculture Organization, Rome.

وقد كان لتنمية الصادرات في تجربة هذه البلدان أثر كبير على النمو الاقتصادي وعلى الحد من الفقر من خلال خلق الوظائف واستيعاب المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في سلسلة التوريد. وإذا توفر اهتمام كاف بهذه التجربة لدى المزارعين إضافة إلى الدعم التقني والمالي والتجاري فإنه سيصبح بالإمكان تَكَرُّرها في معظم بلدان الإقليم حيثما توافرت الأراضي المناسبة وإمدادات المياه الكافية فضلا عن المناخ المواتي.

تتباين سلاسل القيمة لمنتجات البستنة في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا تبايناً كبيراً لا سيما فيما يخص مستوى التنمية والجهات المعنية. ومع ذلك فإن الأداء يتوقف في كل الحالات تقريباً على مشاركة القطاع الخاص وعلى العلاقات مع مجموعات المنتجين الزراعيين. وعموماً ينطوي التوريد المحلي إما على (1) مبيعات التجزئة المباشرة من المنتجين أو صغار التجار في القرى أو إلى البلدات المحلية الرئيسية أو على (2) جمع وجميع السلع من المزارع أو من الأسواق المحلية خارج الأطر النظامية التي كثيراً ما تنطوي على سلسلة من المعاملات مثل تسليم كميات سائبة إلى سوق نظامية (لمدينة عامة) يحصل منها الموزعون أو تجار التجزئة على إمداداتهم. وتقتصر مشاركة القطاع العام في السلسلة غالباً على إنفاذ لوائح التسويق أو توفير بعض البنى الأساسية المشتركة الجيدة مثل مباني الأسواق أو المستودعات. وغالباً ما يتبع في توريد أسواق السلع المجهزة أو المصنعة المحلية كسوق الجففات والمربيات والعصائر أو الزيوت طريقة مشابهة لتلك المتعلقة بالمنتجات الطازجة. إلا أنها كثيراً ما تنطوي على بعض سمات التعاقد النظامي ورقابة أشد على الجودة وأسعار أعلى وبرامج زمنية محددة للتسليم. وكثيراً ما يكون الجهاز هو المنتج والمورد الرئيسي في العديد من منشآت التجهيز الصغيرة والمتوسطة.

يمكن تصنيف البلدان التي وردت أكثر من غيرها خلال حلقة العمل كما يلي:

البلد	المحاصيل عالية القيمة التي جرت مناقشتها
المغرب	البندورة والفريز والشمام والأناناس
تونس	التمور والرمان والزيتون والبطاطا والبندورة والتفاح والعنب
مصر	الفاصولياء والبامية والتين
غزة والضفة الغربية	الفريز والبادجان والفليفلة الكبيرة والحمضيات ونباتات الزينة والأزهار المقطوفة
الأردن	البندورة والبادجان والفليفلة والبطيخ الأصفر والبامية والفاصولياء والفريز
الجمهورية العربية السورية	الزيتون وزيت الزيتون والأجاص والتفاح والخوخ والمشمش والفسنق
تركيا	الفسنق واللوز والعنب والتين والكرز والمشمش

يعتبر التسويق المحلي للمنتجات الطازجة من أجل الاستهلاك الفوري وللتجهيز متطوراً في بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا التي لديها قطاعات زراعية متقدمة. ولا أدل على ذلك من سلاسل توريد محاصيل الخضار والفواكه والخس من المناطق المروية ومناطق الإنتاج المرتفعة إلى المراكز الحضرية الرئيسية في مصر والمغرب وتونس وتركيا وإلى حد أقل. وإن يكن هاماً، في البلدان الأخرى. فتسويق الزيتون في الجمهورية العربية السورية والتمور والرمان في تونس والفواكه النووية والبطيخ الأصفر في الأردن والتين في مصر يمثل حالات جيدة من النظم الفعالة والمناسبة.

باء3- خصائص السوق: أسواق التصدير. إن من بقر شروط وعمليات سلسلة قيمة منتجات التصدير هو الكيان المصدّر الذي هو في معظم الحالات شركة تجارية تعمل في حدود الطلب وظروف العرض وأسعار السلع في الأسواق المقصودة. ويمكن أن يكون الكيان المصدر أحياناً شركة أجنبية كسلسلة أسواق كبرى تستورد مباشرة إلى أسواقها. وبالنسبة لسلسلة توريد التجهيز والتصنيع لسلع التصدير فإنه يتعين تخطيط تدفق المنتجات ومراقبتها بدقة لتحقيق أمثل التوريد والإيرادات من السوق الخارجية. وغالباً ما يكون الإنتاج بالتعاقد وأنماط التوريد هي القاعدة. وفي بعض الحالات يقوم المستورد الأجنبي بإنشاء وحدات تجهيز في البلد المصدّر، وخير مثال على ذلك إنتاج البندورة في المغرب. ويقتصر دور القطاع العام في التصدير عموماً على تقديم المساعدة في مجال بحوث ومعلومات التسويق ووضع وإنفاذ أحكام قانونية وتنظيمية وتزويد الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة بالدعم العلمي والتقني.

من المعوقات التي تحول دون التوسع في تصدير منتجات البستنة من الإقليم ما يلي: (1) حيز السياسات الوطنية الاقتصادية الكلية والتجارية والتعريفاتية ضد الزراعة ولا سيما ضد الصادرات الزراعية؛ (2) الحاجة إلى ضمان معايير جودة عالية في السلع وفي طريقة عرضها لتجنب ردها لعدم تقيدها بالمعايير؛ (3) الطابع المعقد للرسوم الموسمية ونظم الحصص والأسعار التي يطبقها الاتحاد الأوروبي الذي يشكل سوق التصدير الرئيسية. وبالمقابل فإن مردود تطوير أسواق تصدير فعالة هو مردود كبير، من ذلك محاولة مصر الحصول على حصة من سوق البطاطا المبكر خارج موسمها في المملكة المتحدة وشمال أوروبا ومساهمة المغرب الكبيرة في أسواق البندورة الفرنسية والإسبانية وموقع تونس القوي في سوق التمر العالمية. تشمل معظم الصادرات الإقليمية من الفواكه والخضار سلعا طازجة تخضع للرقابة الصحية والصحية النباتية التي تفرضها البلدان المستوردة، وثمة عائق آخر هو عدم وجود معايير ونهج تقنية منسقة. وكثيرا ما يؤدي عدم القدرة على تحقيق أعلى معايير الامتثال التي يضعها الزبائن من حيث الجودة، وحدود قبول العيوب، وطريقة العرض، والتعبئة، وقابلية التتبع ووضع العلامات، وبقايا المبيدات إلى الحد من التوسع في التصدير. كذلك فإن صكوك السياسات الملزمة بشأن سلامة الأغذية يجري تجاوزها حاليا من جانب جَار التجزئة والمصنعين العالميين وفي مقدمتهم الأسواق الكبرى التي أخذت تفرض عددا كبيرا من المعايير الخاصة. وعلى الرغم من هذه الصعوبات فإن بعض بلدان الإقليم قد حققت اختراقات هامة لسلع محددة في أسواق الاتحاد الأوروبي. وعموما ونتيجة لهذه التحديات والصعوبات فقد كانت الصادرات دون الحصص المخصصة لبلدان الإقليم.

باء4- التحديات التي تعوق التوسع في محاصيل الأشجار المثمرة المعمرة. إن المحاصيل المعمرة الرئيسية في المناطق شبه القاحلة في الإقليم هي الزيتون والتين والتمر واللوز والفسطق. وفي المناطق البعلية المعتدلة (التي تزيد فيها معدلات الهطول السنوي عن 400-500م) أو المناطق المروية الفواكه النووية (الدراق والمشمش والكرز) والحمضيات والعنب؛ وفي المناطق المرتفعة ذات معدلات الهطول الأكبر هي الأنواع المعتدلة (الخوخ والتفاح والأجاص). وبهيمن الزيتون والعنب في مجال التصنيع فهما يخضعان للعصر لاستخراج الزيت وللعصر والتقطير لصنع النبيذ. أما التين والتمر والجوز بأنواعه وعنب المائدة فهي جفّف أو توضع للبيع محليا أو للتصدير. ويتم تجهيز وتوضيب هذه السلع عادة في معامل تتراوح في حجم عملياتها بين الأكواخ والمعامل القروية إلى المصانع الكبرى الحديثة في مصر والمغرب مثلا. وتمثل هذه الصيغ التصنيعية فرصا إضافية للعمل وتقديم الخدمات وتوفر للشركات والمعامل القائمة منذ مدة فرصا لتحديث العمليات وتوسيعها. مع أن الفواكه النووية والمعتدلة جفّف وحفظ كمخللات أو مربيات أو تعصر فإنها، كالحمضيات مثلا، تزرع في المقام الأول من أجل سوق الفواكه الطازجة المحلية والخارجية التي تتطلب قبل كل شيء إمدادات متسقة متماثلة من سلعة تتميز بجودة عالية وبخلوها من بقايا المبيدات. وقد تزايد إنتاج الفواكه من الأشجار والشجيرات المثمرة وأنواع الجوز بنسبة تتجاوز الضعف في الإقليم منذ عام 1975 بالترافق مع النمو السكاني والاقتصادي. وقد بلغ هذا الإنتاج اليوم 65 مليون طن. ومع هذا فإن الصادرات لم تزد بنسبة ازدياد الطلب على السلع محليا وما زالت تشكل أقل من 5 في المائة من الإنتاج. ومن المعوقات الرئيسية التي تحول دون التوسع في مجال المحاصيل المعمرة واستغلال كامل إمكاناتها ارتفاع تكاليف إنشاء المزارع الجديدة وكثرة التكاليف المتكررة المطلوبة عادة لتمويل المحاصيل لمدة أربع إلى خمس سنوات قبل أن تبدأ المحاصيل بتوفير غلة ومردود معقولين. وكثيرا ما تتجاوز هذه التكاليف إمكانات المزارع الصغير الفقير الذي لا يمكنه تحملها دون إعانات خارجية أو دعم ما من الشركاء في سلسلة التوريد.

باء5- التحديات التي تعوق التوسع في محاصيل الخضار. يتم إنتاج محاصيل الخضار في الإقليم في ظروف الحقول المفتوحة في مناطق الهطول أو الري وفي ظروف الزراعة الحمية في البيوت الزجاجية وغالبا في أنفاق بلاستيكية. ومحاصيل الحقول الرئيسية هي الفاصولياء والبازلاء والبطاطا والبصل والثوم وخضار الورقية الخضراء. أما البندورة والخيار والخس بأنواعه والبادنجان والفليفلة والشمام فهي وإن كانت تنتج في الحقول في الظروف المناسبة فإنها أصبحت تنتج على

نحو متزايد في البيوت الزجاجية لا سيما من أجل بيعها إلى الأسواق المحلية والخارجية الرفيعة. إن زراعة الخضار في الحقول ودمجها في النظم الزراعية القائمة عملية بسيطة رغم أن الفلاحة والإدارة تتطلبان قدرًا أكبر من الخبرة والانضباط وأن تكاليف المدخلات قد تزيد من مرتين إلى ثلاث مرات عن تكاليف المدخلات اللازمة للحبوب. أما اعتماد الزراعة المحمية فينتوي على صعوبة أكبر خاصة وأن الاستثمار البدئي، كما في حالة محاصيل الأشجار المثمرة، قد لا يستعاد قبل مرور عدة سنوات إضافة إلى احتمال التعرض للخسارة إلا إذا وجدت ترتيبات تسويقية صريحة وسليمة.

باء6- الدروس المستفادة من التجارب الناجحة. عرض المشاركون في حلقة العمل دراسات حالة عن نجاح تطوير البستنة لدى أصحاب الحيازات الصغيرة: في المغرب، التي أصبح محصول البندورة الشتوي فيها يهيمن على السوق في فرنسا وإسبانيا؛ وفي تونس حيث مكنت الإصلاحات السياساتية والمؤسسية وعمليات التحرير والاستثمار عددًا كبيرًا من صغار المزارعين من المشاركة في سوق الاتحاد الأوروبي وخاصة في مجالي التمور والفواكه المجففة؛ وفي مصر حيث ساعد قطاع تصدير منتجات البستنة في القطاع الخاص المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة على دخول الأسواق المحلية والخارجية عالية الجودة وحيث أدى مشروع إنتاج المحاصيل عالية القيمة في صعيد مصر إلى مضاعفة إنتاج صغار المزارعين على مدى السنوات القليلة الماضية ومكنت من اختراق الأسواق الإقليمية وأسواق الاتحاد الأوروبي؛ وفي تركيا حيث أصبحت الزراعة بالتعاقد راسخة بالنسبة لنطاق واسع من محاصيل البستنة من أجل تصدير المنتجات الطازجة وتصنيع منتجات متنوعة واستكشاف أسواق جديدة هامة منها مثلًا أسواق المنتجات العضوية والمجففات. ومن العوامل الرئيسية الفاعلة في تحقيق هذه النجاحات توافر ما يلي:

- سياسة اقتصادية كلية وتجارية؛
- بيئة مؤسسية وتنظيمية مواتية؛
- استراتيجيات قائمة على الطلب وموجهة نحو التصدير ومستندة إلى فرص السوق؛
- رابطات فعالة للمنتجين وللتسويق مع شراكات متينة بين القطاع الخاص والعام والمنتجين والتجار والمصدرين؛
- إدارة ماهرة على مدى كامل سلسلة التوريد؛
- توافر التعليم والتدريب والإرشاد في مجال البستنة؛
- التمايز الصارم بين المنتجات وجزئة السوق؛
- التخطيط الاستراتيجي والدعم الحكومي.

ومن الدروس المستفادة ضرورة دعم «أبطال» المبادرات الفردية وتكرار النجاحات بما يضمن وفورات الحجم الكبير؛ وضرورة وضع استراتيجية تستهدف أسواقًا مختلفة بما فيها الأسواق المحلية وأسواق الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي. وضرورة ضمان توافر قدرات تخطيطية جيدة على المدى الطويل على الصعيد القطرية والمحلية وصعيد المزارعين. وضرورة وضع معايير قطرية لإصدار الشهادات بشأن الممارسات الزراعية الجيدة محلياً بتكاليف معقولة.

وتخلص قصص النجاح الباهر التي سردت في حلقة العمل إلى أن إدخال المحاصيل عالية القيمة إلى النظم الزراعية التقليدية لأصحاب الحيازات الصغيرة يتوقف على نجاح الترويج لثلاثة محاور متكاملة هي: (1) منظمات للمزارعين من أصحاب المبادرات الفردية مدعومة بالبحوث والتطوير والتدريب من القطاع الخاص؛ (2) مساعدة حكومية في مجالي الاستثمار وتشجيع التصدير؛ (3) شراكات بين المنتجين من جهة والتجار والمصنعين من القطاع الخاص من جهة أخرى الذين ينبغي أن يضطلعوا بدور قيادي في التطوير وأن يساهموا في تلبية احتياجات الائتمان وتخفيف مخاطر السوق.

وقد بينت العروض التي قدمت في حلقة العمل أن اعتماد المحاصيل عالية القيمة يمكن أن يترك أثرًا كبيرًا على مخرجات أصحاب الحيازات الصغيرة ودخلهم. بل إن مجرد تخصيص مساحة صغيرة لمحصول ما من الفاكهة والخضرة يمكن أن يؤدي إلى مضاعفة إجمالي إنتاج المزرعة وفي حال توافر الدعم التقني والتسويقي المبين أنفاً إلى زيادة دخل الأسرة صاحبة المزرعة الصغيرة أكثر من ثلاثة أضعاف.

تحليل جوانب القوة والضعف والفرص والمخاطر للمحاصيل عالية القيمة في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

نقاط القوة

- المناخ المواتي والبيئة الطبيعية والشروط المريحة للحصول على التصنيف العضوي لا سيما للإنتاج من أجل أسواق التصدير المربحة.
- توافر التجربة في الإنتاج وفي جهود التوسع والتصدير الناجحة.
- في بعض البلدان، توافر سلاسل قيمة متخصصة مستقرة بمشاركة متزايدة من منتجي المزارع الصغيرة في التسويق، وتوافر فرص جيدة للتكرار.
- توافر قدرات تقنية كافية لدعم معاهد البحوث ومؤسسات القطاع العام.

نقاط الضعف

- عدم وجود أو قصور السياسات واللوائح الوطنية بشأن تطوير الأسواق لا سيما لأغراض التصدير.
- قلة القدرة وندرة معلومات السوق وضعف القناة لدى معظم المزارعين والعديد من الأطراف الفاعلة على مدى سلسلة قيمة المنتجات.
- تدني المعايير المحلية للجودة وسلامة الأغذية مما يحد من حوافز الإنتاج وفرص التصدير.
- عدم وجود منظمات للمزارعين والتردد في التعاون على صعيد السوق وفي الإقدام على الإنتاج بالتعاقد بسبب المخاطر الشديدة المحتملة.

الفرص

- الأسواق الراضية لمنتجات عديدة بما فيها المنتجات الطازجة والمصنعة للأسواق المحلية وللتصدير.
- ارتفاع العوائد المالية وازدياد الدخل نتيجة تحسين الإنتاج والتسويق.
- تحسن كفاءة استخدام المياه واستخدام الموارد الطبيعية وصونها.
- تطبيق الخبرة التقنية من خلال خدمات الإرشاد الزراعي التي يتعاقد عليها المنتجون أو التي تقدمها المشاريع المساندة للمحاصيل عالية القيمة.

المخاطر

- الاستثمارات الكبيرة المطلوبة لتوطيد المحاصيل المعمرة وللزراعة الحديثة الحمية.
- ضرورة التقيد بأعلى معايير الجودة والصحة النباتية وتدبير سلامة الأغذية.
- الافتقار إلى تحليل مقارن واقعي للمعايير في الهوامش الصافية والإجمالية للمحاصيل والمنتجات.
- صعوبة الوصول ومواجهة المنافسة في الأسواق المحلية وأسواق التصدير للمحاصيل عالية القيمة لا سيما بالنسبة لأصحاب الحيازات الصغيرة.

استنتاجات

- يستخلص من النتائج والتحليلات المقدمة أنفاً أن أفضل فرص الحد من الفقر من خلال البستنة في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا تكمن فيما يلي:
- تحسين تنظيم وإدارة توريد مختلف المنتجات التقليدية إلى الأسواق المحلية والإقليمية ولكن بعد تحسين نوعيتها وتسويقها وعرضها على أن تقترن بشهادات عضوية ما أمكن ذلك. وهذا يعني أن ثمة حاجة إلى عمليات تحليل محددة لسلسلة الإمداد.
 - استغلال الطلب على السلع غير الموسمية في الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي وربما في روسيا وأسرة البلدان المستقلة وخاصة على محاصيل الأشجار والجوز بأنواعه والمنتجات الراقية ذات الحجم الصغير والقيمة العالية من خضراوات البيوت الزجاجية (مثل الفاصولياء والكوسا والفليفلة).
 - استخدام أساليب التجفيف الشمسي الطبيعي أو المحسن وغيرها من الأساليب التقنية البسيطة لتيسير نقل المنتجات عالية القيمة من أسواق الخضار والفواكه الطازجة في المناطق النائية.
 - تعبئة وإعادة تنظيم جماعات المزارعين والمنتجين بغية ترشيد وتخطيط وفرض الانضباط في الإنتاج والتوريد في مساعدة المزارعين والمنتجين على التعاون البناء مع شركائهم التجاريين من القطاع الخاص وموردي البحوث وخدمات الإرشاد والتنمية من قطاع الخدمة العامة والمنظمات غير الحكومية.
 - التأكد من تلبية احتياجات كل أصحاب المصلحة في السلسلة من المعلومات والمشورة الصريحة من خلال نظم الاتصالات وإدارة المعرفة والاستشارات الأجرة.
 - التأكد من وجود الوسائل والإجراءات التي يمكن لمنتجات التصدير التقيد بها والحصول على شهادة بالتقيد بها من أجل الوفاء بمعايير الاستيراد مثل معايير الممارسة الزراعية الجيدة الصادرة عن المجموعة الأوروبية لتجار التجزئة.

التوصيات الرئيسية التي اعتمدها حلقة العمل دعماً لصغار منتجي المحاصيل عالية القيمة

أوصى المشاركون في الحلقة بما يلي:

- الاضطلاع بدراسات عن سلاسل توريد محددة بغية تحديد المدخل إلى تطوير السلسلة وضمان وصول المنافع لصغار المنتجين الفقراء.
- ينبغي إنشاء رابطات للمزارعين في مجموعات بغية جمع المنتجات والتمكين من ممارسة المفاوضات الجماعية والربط مع شركاء سلسلة القيمة من القطاع الخاص المنخرطين في ترتيبات الزراعة بالتعاقد، حسب الاقتضاء.
- ينبغي أن يشمل تقديم الخدمات الاستشارية التقنية للمزارعين توفير المساعدة من أجل التقيد بلوائح الصحة النباتية في الأسواق المحلية وأسواق التصدير مع إيلاء الاهتمام اللازم لوضع العلامات الإيكولوجية ومنح شهادات الممارسة الزراعية الجيدة كوسيلة لضمان الجودة الموثوقة بحد أدنى من التلوث مما يمكن أن يحد من التكاليف التي يضطر إليها البائع من أجل الحصول على شهادة مراقبة الجودة وغيرها من التصديقات.
- ينبغي استكشاف وتطوير آليات التأمين وغيرها من الآليات (مثل خطط الزارعين) لتقاسم مخاطر المناخ والإنتاج والسوق أو التخفيف منها.
- ينبغي بذل جهود خاصة من أجل تحديد المشغلين من القطاع الخاص من ذوي الخبرة في ربط صغار المنتجين بالأسواق واستقطابهم للعمل في المشاريع المدعومة من الجهات المانحة.
- ينبغي دعم مؤسسات الخدمات المالية الريفية المستدامة والمجتمعية التي ربما تنشئها منظمات غير حكومية محلية أو دولية أو خاصة ذات خبرة والتي بإمكانها توفير التدريب وبناء القدرات والتوجيه إضافة إلى القروض للمزارع والمنشآت الصغيرة التي تتيح محاصيل عالية القيمة.
- ينبغي للمنظمات الوطنية والدولية العاملة في القطاع تشجيع إنشاء مجموعة للمحاصيل عالية القيمة تتألف من المزارعين ومعاهد البحوث الوطنية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص من أجل تقاسم المعلومات وتمكين التركيز على دعم التنمية. وسيكون بوسع هذه المجموعة أن تقيم روابط مع الشبكات والمنظمات القائمة ومنها على سبيل المثال الفريق الإقليمي العامل بشأن إنتاج المحاصيل في البيوت الزجاجية (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة).
- ينبغي معالجة قضايا السياسات الرئيسية بما في ذلك تلك المتصلة بتنظيم معايير البستنة وتوضيح وإعمال حقوق الملكية الفكرية وضمان حيافة الأراضي وأسواق الائتمان لصغار المنتجين وللأعمال الزراعية الصغيرة واستخدام المياه وبروتوكولات سلامة الأغذية ما بعد الحصاد.
- تطبيق تحليل سلسلة السلع في عمليات تقدير الأسواق وتحديد الاختناقات الرئيسية وفي توجيه الخطط الاستثمارية وصياغة السياسات المناسبة.

جيم - دور الأعشاب والنباتات الطبية والعطرية في تحسين سبل معيشة فقراء الريف في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا: النتائج والاستنتاجات والتوصيات

جيم 1- الصورة العامة. تضم مجموعة الأعشاب والنباتات الطبية والعطرية ما يزيد عن 35 000 نوع تقريباً في مختلف أنحاء العالم منها ما لا يقل عن 9 000 نوع معترف بخواصها الطبية ويجري تبادل ما بين 2 000 و3 000 نوع في السوق التجارية بصفته منتجات عالية القيمة. ومعظم النباتات التي تستخرج منها مواد هي نباتات برية تنمو في الصحارى والمناطق شبه القاحلة والجبلية. والمنتجات لا تزرع عادة بل إن نسبة ما يجمع منها جمعاً هي 80 في المائة. وقد تكون المنتجات نباتات كاملة أو ثمار هذه النباتات أو بذورها أو أوراقها أو جذورها أو لحاء جذوعها أو نضج فروعها وكلها يتم تبادلها تجارياً مجففة أو مقسمة أو مطحونة أو على شكل مستخرجات مثل العصائر والزيت أو المقطرات المركزة.

تصنف استخدامات الأعشاب والنباتات الطبية والعطرية في أربع فئات عريضة هي: الأغذية والمشروبات والتوابل والمنكهات؛ والأدوية والمنتجات الصيدلانية؛ والعطور والزيت الأساسية ومنتجات التجميل؛ والمواد الكيميائية العضوية مثل المبيدات والأصبغة والمنظفات والمنتجات المتخللة. ولبعض المنتجات أكثر من استخدام واحد. وفي غياب البيانات الإحصائية الدقيقة يقدر أن تجارة التصدير الدولية بالنباتات الطبية التي تمثل أغلب الأعشاب والنباتات الطبية والعطرية التي يجري تبادلها تبلغ 600 000 طن في السنة تزيد قيمتها عن 1.2 مليار دولار أمريكي. وفي الإقليم ثلاثة بلدان يأتي ترتيبها ضمن البلدان العشرة الأولى في تصدير هذه النباتات وهي مصر والمغرب وتركيا. أما الدول الرئيسية الأخرى فهي الصين والهند وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية. أما البلدان الرئيسية المستوردة فهي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وجمهورية كوريا وألمانيا وفرنسا. وقد بلغت واردات أوروبا من النباتات الطبية والعطرية في أواخر التسعينات 120 000 طن بينما بلغت الصادرات 70 000 طن. وهناك تفاوت كبير في قيمة الأعشاب والنباتات الطبية والعطرية المتبادلة إذ يتراوح سعرها بين 1 000 و10 000 دولار أمريكي للطن الواحد.

جيم 2- الإنتاج وخصائص السوق. يزداد الطلب على الأعشاب والنباتات الطبية والعطرية في مختلف أرجاء العالم بنسبة تتراوح بين 10 و15 في المائة بسبب التوجه نحو استخدام الأدوية الطبيعية وانتشار استخدام النباتات لأغراض جديدة. وتقول منظمة الصحة العالمية أن 80 في المائة من سكان العالم يعتمدون على أدوية تقليدية قائمة على النباتات. وتمثل قيمة هذا السوق ورواجه فرصة جيدة للتنمية الاقتصادية لإقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا لأسباب عديدة هي تمتع الإقليم بتنوع إيكولوجي زراعي ونباتي هائل، والمكانة الراسخة لعدة بلدان في الإقليم كبلدان منتجة ومصدرة للأعشاب والنباتات الطبية والعطرية؛ وخبرة الإقليم الطويلة في استخدام المنتجات التقليدية للنباتات الطبيعية؛ والاهتمام الجاري بتنوع المنتجات الزراعية؛ والطلب المحلي الشديد على أنواع النباتات الأصلية.

تمثل الأعشاب والنباتات الطبية والعطرية، علاوة على ما تقدم، فرصة واحدة للحد من الفقر الريفي في الإقليم نظراً للكفاءة العالية في استخدام المياه، وانخفاض تكاليف جمع وزرع هذه النباتات (مما يجعلها محاصيل صغرى لفقراء الريف). وارتفاع المردود الاقتصادي لوحدة المساحة الواحدة مقارنة بالمحاصيل التقليدية، وفرص استخدام الوظائف وإضافة القيمة من خلال التصنيع والتسويق. وتقوم النساء بدور واسع في عمليات جفيف وتقطير الأعشاب والنباتات الطبية والعطرية وفي غير ذلك من أعمال التصنيع والتسويق مما يشير إلى إمكانات توسيع هذا القطاع لتمكين المرأة وتعزيز الفرص المتاحة لها لزيادة دخل الأسر.

وهكذا يتزايد الإقرار بدور الأعشاب والنباتات الطبية والعطرية كمحفز للتنمية الريفية ولزيادة دخل الأسر النقدي وتحسين سبل معيشة المجتمعات الريفية وبخاصة النساء والشباب والفقراء المعدمين والمزارعين المهمشين. وتوفر الأعشاب والنباتات الطبية والعطرية المزروعة عائداً اقتصادياً يزيد عادة مرتين أو ثلاث مرات عن العائد من المحاصيل الغذائية الأساسية. أما جمع الأعشاب والنباتات الطبية والعطرية البرية فلا يكاد ينطوي على أي تكاليف ولذلك يمكن أن يشكل ملاذاً احتياطياً عند فشل المحصول وغير ذلك من فترات الشدة الاقتصادية. ويمكن له أيضاً أن يساهم في الاقتصادات المحلية إذ يلبي الاحتياجات الصحية المعيشية. إلا أن هناك في المقابل ظاهرة أصبحت محل اهتمام هي أن جمع النباتات غير المنظم والمفرط يمكن أن يترك آثاراً سلبية على البيئة.

يبين الجدول التالي البلدان والأعشاب والنباتات الطبية والعطرية التي ورد ذكرها أكثر من غيرها خلال حلقة العمل:

البلد	النباتات والمنتجات العشبية والطبية والعطرية التي دار الحديث حولها
المغرب	الشعير، البابونج، الأوريغانو، الياسمين، الخزامى، الحبق، اللقلي، الأوكالبتوس، الورد
تونس	إكليل الجبل، السعتر، العرعر، الأرتماسيا، أنواع الثوم
مصر	البابونج، النعنع، السمسق، الشمرة، الكمون، الحبق، حشيشة الليمون، الياسمين، الميرمية
فلسطين	الأوريغانو، قوبسة، بخور مرمر
لبنان	الزعفران، الوردة الدمشقية، نكتارين، الشمرة، السمسق، الخزامى، ميكرومتريا
الجمهورية العربية السورية	الغار، الكبر، العناب، الصبر، السننا، الحنة
اليمن	الحنة، الكزبرة، الكمون، الشونيز، الصبر، النعنع
السودان	السنت العربي، الكركديه، السننا، الحنة
الصومال	اللبان، المر، الصبر

وإضافة إلى العروض عن هذه المنتجات قدمت عروض عن أقاليم وبلدان أخرى أشارت إلى أن النيم والسوس والهنغ والفيلفة الحارة والحلوة والغار والنعنع الفلفلي والناارين بوصفها منتجات هامة. ومن الحالات التي ذكرت والتي يمكن تكرارها في أماكن أخرى (أ) أن القطاع في إيران يعمل في إطار هيكلية سياسية مواتية وقد أصبح يغطي اليوم ما يزيد عن 180 000 هكتار من الأراضي المزروعة بالمحاصيل التي من أهمها الزيوت الرئيسية والتوابل وكذلك الكمون والكزبرة والبابونج والشمرة لأغراض التصدير إلى الاتحاد الأوروبي بشكل رئيسي: (ب) أن صادرات مصر من البابونج والنعنع الفلفلي والسمسق وحشيشة الليمون والياسمين واللقلي (الجيرانيوم) بشكل رئيسي بلغت قيمتها عام 2006 نحو 50 مليون دولار للأعشاب السائبة و30 مليون دولار للزيوت والخلصات المركزة بما يشير إلى مدى الإمكانات المتاحة لأصحاب الحيازات الصغيرة للاستفادة من فرص السوق: (ج) أن مشروعاً إنمائياً لإنتاج حشيشة الليمون ومحاصيل زيتية هامة من جانب مجموعات من صغار المزارعين بالتعاون مع مشتر كبير من القطاع الخاص في ولاية بهار في الهند أدى إلى زراعة 300 هكتاراً بمحاصيل بلغت غلتها أكثر من 38 طناً من الزيوت دلت دخلاً صافياً يتراوح بين 210 إلى 650 دولاراً أمريكياً للهكتار الواحد في الفصل الواحد في غضون عدد قليل من السنوات. وتجدر الإشارة إلى فعالية منظمات المزارعين في هذه الحال بالذات.

يستخلص من الاطلاع على منتجات واستخدامات الأعشاب والنباتات الطبية والعطرية في بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا أن هناك من 200 إلى 500 نوع قيد التبادل التجاري من أصل عدة آلاف نوع يمكن أن تصبح مرشحة لذلك. ويقتصر زرع هذه النباتات على أقل من 1 000 هكتار في البلدان الصغيرة و75 000 هكتار أو أكثر لمنتجات التصدير الرئيسية في البلدان الأكبر. وتجري زراعة الأعشاب والنباتات الطبية والعطرية للاستخدام على نطاق واسع كما على سبيل المثال في إنتاج الأغذية والمشروبات وصنع العقاقير حيث لا تساق الجودة وضمان الكمية والتوريد المنتظم أهمية كبرى. وتتطلب زراعة الأعشاب والنباتات الطبية والعطرية مدخلات قليلة بالضرورة لأن الأسمدة الكيميائية والمبيدات تؤثر على المحافظة على الجودة فضلاً عن أن هناك أنواعاً عديدة لا تدر مردوداً اقتصادياً كافياً يبرر استخدام هذه المدخلات. وتتطلب الأساليب أيضاً مستوى عالياً من الإدارة هو في حد ذاته مرتفع التكاليف وغالباً ما يعتمد بموجب ترتيبات التعاقد على الزراعة مع المشتريين.

يشكل جمع الأعشاب والنباتات البرية في كل البلدان المصدر الرئيسي للمنتجات ولتلك عالية القيمة خصوصاً. وعندما تراقب عمليات الجمع وتدار على نحو مناسب بحيث يحافظ على النباتات ويتاح لها أن تنمو طبيعياً وتستقلع النباتات الضارة ويضمن النمو بعد الحصاد فإن الجمع يكون تقريباً أمثل طريقة للتوريد من وجهة النظر الاقتصادية وجودة المنتج. وعلى العكس من ذلك إذا انعدمت الرقابة (قليلة هي البلدان التي تطبق فيها لوائح أو رقابة فعالة) فإن جمع الأعشاب والنباتات البرية يمكن أن يتم على نحو جائر يقضي على الخزون الأساسي للغطاء النباتي. فجامعو النباتات غالباً ما يكونون من ذوي الأجور المنخفضة ولذلك فليس لديهم بواعث كثيرة على توشي الحذر في عملية الجمع.

جيم3- معيقات الإنتاج والتسويق. على الرغم من الإمكانيات المتاحة للأعشاب والنباتات الطبية والعطرية فإن جمعها وزراعتها وتصنيعها وتسويقها يواجه عدة معيقات منها انعدام التدابير الابتكارية والعملية لضمان إدارة واستخدام الأنواع البرية على نحو مستدام. وانعدام التقنيات المناسبة للجمع والتصنيع؛ وصعوبة الوصول إلى الأسواق؛ وعدم وجود سياسات أو لوائح تشجع التطوير لا سيما لأغراض التصدير؛ ونقص التمويل اللازم للتوسع؛ وقلة المردود النقدي الذي يحصل عليه الجامعون أو المصنعون الأولون الذين لا يحصلون إلا على نسبة ضئيلة من القيمة النهائية بسبب جهلهم بالقيمة الحقيقية للمنتج أو عدم قدرتهم على الوصول إلى المشتريين في الوقت المناسب مزودين بالمنتجات المطلوبة.

سلسلة إمداد الأعشاب والنباتات الطبية والعطرية طويلة ومعقدة عادة وتشمل عدداً كبيراً من صغار الجامعين والمنتجين. وتضم السلسلة عدداً محدوداً من كبار المزارعين المتخصصين وعدة حلقات من التجار المحليين والمقاولين والمصنعين. والأسواق المحلية الأولية وأسواق السلع السائبة الإقليمية، وأسواق الجملة القطرية الرئيسية في المدن غالباً وعدداً من الموردين والمشتريين المتخصصين من المهتمين بنطاق عريض من المنتجات والاستخدامات. وقد يكون لكبار المصنعين مواصفات محددة للمنتجات التي يطلبونها كمواد إضافية للمعالجة والخلط والتصنيع وهم يشترون عادة من الموردين المتخصصين بنهاية مبادلات الجملة. ولما كانت رزم الموارد الخام التي تعرض في هذه المرحلة هي من مصادر متعددة فإن هذا قد يثير مشكلة بالنسبة لمراقبة الجودة وقد يستحيل تتبع المصادر في هذه الحالة. وتؤثر هذه العوامل على الأسعار ولكن يمكن التخفيف من أثرها عن طريق السعي للحصول على سجل لبيعات أو مصادر المنتجات من خلال مناقشة المعايير وتطور متطلبات السوق بين المنتجين والمصنعين.

تحليل جوانب القوة والضعف والفرص والأداء للأعشاب والنباتات الطبية والعطرية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

نقاط القوة

- توافر الخبرة في مجال جمع أعشاب ونباتات عديدة وزراعتها ومبادلتها وفي مجال التوسع.
- توافر الوضع الاقتصادي المناسب والمناخ المواتي والبيئة الطبيعية والظروف الجيدة للتصنيف العضوي.
- وجود سلاسل قيمة راسخة وشركات خاصة قيادية واهتمامات من المزارعين والجامعين.
- توافر المهارات والتكنولوجيا الضرورية لإضافة القيمة وتحسين النوعية وقابلية التسويق.
- توافر نتائج بحوث ذات صلة أجراها المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة وغيره.
- توافر الكفاءة في استخدام المياه في مجال الأعشاب والنباتات الطبية والعطرية.
- المحاصيل مناصرة للفقراء وقابلة للتكامل بسهولة مع النظم الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة.

جوانب الضعف

- عدم وجود سياسات أو لوائح وطنية بشأن الجمع والزرع في المناطق البرية.
- صغر حجم السوق المحلية وصعوبة التسجيل والحصول على شهادات لأسواق الأغذية والعقاقير الممتازة.
- ضعف القدرة أو المهارة في صفوف صغار المنتجين والعديد من الأطراف الفاعلة على مدى سلسلة القيمة.
- انعدام التعاون بين المزارعين وندرة ترتيبات الزراعة بالتعاقد.

الفرص

- الطلب المتزايد على معظم المنتجات كمواد خام أو سلع مصنعة جزئياً أو كلياً.
- المردود المالي الجيد وارتفاع الدخل الأسري الناجم عن جمع الأعشاب والنباتات وإنتاجها وتسويقها.
- الإمكانيات المتاحة لتحسين إدارة مخزون الموارد البرية وتوسيع وصول المواد الطبيعية.
- إمكانيات التوسع في تطوير المنشآت غير الزراعية ذات الصلة وفي استحداث الوظائف.

المخاطر

- ثمة مخاطر ناجمة عن ارتفاع تكاليف التسويق وحجم الاستثمارات المطلوبة للتصنيع الحديث.
- تكاليف المعاملات المرتفعة والصعوبات التي يواجهها صغار المنتجين في التقيد بأعلى معايير النقاوة والجودة وبظروف التوريد والاستيراد.
- عدم توافر مبادئ توجيهية تقنية موضوعية للمنتجات وعوائد مالية واقتصادية نسبية.
- تقلب الأسعار والتنافس الشديد المتزايد لا سيما في أسواق التصدير.

استنتاجات

يستخلص مما تقدم من نتائج وتحليلات أن معظم فرص تنمية الأعشاب والنباتات الطبية والعطرية في الإقليم من أجل الحد من الفقر الريفي تكمن فيما يلي:

- من الضروري في حالة جمع الأعشاب والنباتات الطبية والعطرية من الطبيعة المحافظة على التوازن بين الاستغلال التجاري وصون البيئة. ولا بد أن تشترك في هذا الجهد المجتمعات المحلية والسلطات على مستوى الدائرة أو المنطقة فضلاً عن الهيئات التنظيمية القطرية.
- توافر المعرفة والمعلومات عن المنتجات الطبيعية على نطاق واسع سواء كانت مخرجات من المزارع أو المنشآت أو سلعاً فعالة من حيث التكاليف للاستخدام اليومي.
- الترويج للمنتجات والتكنولوجيات المناسبة للمزارع الصغيرة أو الأسر الريفية ومعرفة الممارسات الزراعية والتصنيعية اللازمة لدعم الإنتاج والنفاذ إلى الأسواق.
- التأثير على الإطار السياساتي والتنظيمي والإنفاذي المتعلق بالبنى الأساسية والاتصالات ونشر المعلومات والمساعدة التقنية وخدمات تطوير الأعمال والتفتيش وإصدار الشهادات والمساندة المالية.
- النهوض بإنتاج الأعشاب والنباتات الطبية والعطرية وتعزيز الفلاحة الحقلية والاشتراطات الصحية التصنيفية الدقيقة الصارمة بوصفها عناصر أساسية لتمكين المرأة.
- تطوير أسواق ومنتجات جديدة في مجال المكونات والمواد الصيدلانية بالتعاون مع مشغلين تجاريين من القطاع الخاص في مختلف الأسواق.

التوصيات الرئيسية التي اعتمدها حلقة العمل

أوصى المشاركون بما يلي:

- ينبغي إنشاء قواعد بيانات للإقليم تضم الأعشاب والنباتات الطبية والعطرية بتنوعها الحيوي والموارد البشرية ذات الصلة المتوافرة وقدرات المنظمات الحكومية وغير الحكومية المعنية.
- ينبغي إنشاء شبكة تربط بين كل الأفراد وأصحاب المصلحة من الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمزارعين والمصنعين والمصدرين بهدف تقاسم الخبرة التكنولوجية في الميادين المعنية.
- ينبغي التركيز على مشاركة المجتمعات المحلية في تحديد منتجات الأعشاب والنباتات الطبية والعطرية وتنظيم تطوير الإنتاج والتصنيع وإقامة روابط سوقية تناسب الأطراف والظروف التي يمكن للمجتمعات المحلية أن تلتزم بها وتعمل فيها.
- ينبغي وضع برنامج عمل للتثقيف والتدريب والإرشاد الزراعي للمعنيين بجمع الأعشاب والنباتات الطبية والعطرية وزرعها وتصنيعها وتسويقها.
- ينبغي توفير تقديرات سوقية لتسترشد بها المبادرات والاستثمارات الرامية إلى تعزيز إنتاج الأعشاب والنباتات الطبية والعطرية وتسويقها.
- ينبغي النهوض بالبحث والتطوير في مجال الأعشاب والنباتات الطبية والعطرية من خلال مراكز البحوث الوطنية والجامعات بالتعاون مع المزارعين وغيرهم من الأطراف الفاعلة على صعيدي الصناعة وسلسلة القيمة.
- إن تنظيم صغار المزارعين من أجل المشاركة الفعالة في سلسلة التوريد عامل أساسي في نجاح جهود الحد من الفقر الريفي في القطاع. لذا يتوجب على الجهات المانحة والحكومات والمنظمات غير الحكومية والشركاء من القطاع الخاص القيام بتدخلات للمساعدة وبناء القدرات.
- من الضروري إقامة شراكات واسعة النطاق بين أصحاب المصلحة على الصعيدين المحلي والوطني لضمان حسن أداء سلسلة التوريد؛ وينبغي تحديد الشركاء والوكالات في مرحلة مبكرة من عملية تصميم التدخلات الموجهة.
- ينبغي التماس التمويل من خلال المنظمات الدولية العاملة على الصعيدين الوطني والإقليمي لمشاريع قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي وتهتم بمراقبة الجودة والسلامة وتتقيد بالمعايير الدولية.

دال - بعض خصائص نهج الصندوق في الترويج للمحاصيل غير التقليدية

إن الباعث الأهم لمشاركة الصندوق في الترويج لتنمية قطاعي المحاصيل عالية القيمة وللأعشاب والنباتات الطبية والعطرية هو الجانب الاقتصادي المواتي لمختلف أنشطة الإنتاج المتصلة بالنظم الغذائية والمعيشية للمجموعة التي يستهدفها وهي فقراء الريف. ومن شأن إدراج أنشطة جمع أو زراعة الأعشاب والنباتات الطبية والعطرية وإنتاج المحاصيل عالية القيمة كعناصر ضمن خطط المشاريع والبرامج أن يحسن كثيراً معدلات المردود وتوقعات الأثر والاستدامة ويكمل ويعزز عناصر المشروع الأخرى.

من الضروري قيام تعاون بين الوكالات ليعزز استغلال الإمكانيات التي تنطوي عليها المحاصيل عالية القيمة والأعشاب والنباتات الطبية والعطرية. وما يستخلص من وقائع حلقة العمل ومن الطابع التمايز الحالي لتنمية المحاصيل والمنتجات هو ضرورة دخول الصندوق في شراكة مع المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة ومع غيره من الوكالات من أجل تحفيز ورعاية وتنسيق أنشطة المساندة والتنسيق. وما يتيح للصندوق فرصة تعزيز دوره في الترويج للمحاصيل عالية القيمة والأعشاب والنباتات الطبية والعطرية من أجل الحد من الفقر في الإقليم وهيكلته وولايته وتجربته العملية ومركزه المكرس كلاعب استباقي بين الوكالات الوطنية والمؤسسات الإقليمية المعنية والجهات المانحة وأسرة المنظمات غير الحكومية.

تتوافر في معظم بلدان الإقليم فعلاً كمية معقولة من المعلومات الموثوقة عن إنتاج وتسويق المحاصيل الرئيسية من فواكه وجوز وخضار من الأسواق المحلية وأسواق التصدير التقليدية وعن الأعشاب والنباتات الطبية والعطرية المعروفة. وما سيكون مطلوباً فيما يتعلق بهذه الأصناف هو عملية بسيطة على صعيد القطر لجمع المعلومات وعرضها بطريقة منهجية قابلة للتحديث. وسيكون لكل وضع وموقع إمكانياته ومعيقاته الخاصة؛ وستكون السوابق في أنماط الزراعة الحالية ومنشآت المنتجات النباتية وأنشطة التسويق والتصنيع أفضل مرشد لما يمكن تطبيقه حسب الحاجة وللأداء الذي يتوقع تحقيقه.

لهذا يصبح من الضروري تقييم سلاسل توريد مختارة بما في ذلك فرص ما يلي:

- مساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة على فهم واستيعاب متطلبات الأسواق المحلية والإقليمية الدولية.
- تنظيم المزارعين والمنتجين من أجل أمثلة (1) وفورات الحجم الكبير في العمليات؛ (2) تحقيق الكتلة الحرجة في التسويق؛ (3) اكتساب القوة التفاوضية في البيع والمبادلة التجارية.
- إنشاء خدمات مالية ريفية لتقديم القروض الاستثمارية والتشغيلية من أجل الإنتاج النوع. ويفضل أن تضطلع بتقديم هذه الخدمات المنظمات غير الحكومية ومؤسسات التمويل الريفي المحلية ومشغلو القطاع الخاص الذين بوسعهم أيضاً تقديم الخدمات الاستشارية لتطوير الأعمال وإرشاد مشاريع المنتجين.
- تقديم المساعدة لأنشطة البحوث والتطوير التي تضطلع بها معاهد البحوث الزراعية الوطنية والجامعات لدعم تشجيع المحاصيل عالية القيمة والأعشاب والنباتات الطبية والعطرية وتنميتها.

وبوسع الصندوق أن يساهم من خلال حوار السياسات مع الحكومات والشركاء القطريين في صياغة السياسات واللوائح اللازمة لجعل أنشطة إنتاج السلع عالية القيمة والأعشاب والنباتات الطبية والعطرية وتصنيعها وتسويقها تنسق مع أفضل الممارسات من حيث تلبية احتياجات السوق المحلية والتفديد بقواعد وضوابط سوق التصدير. وسيساند الصندوق أيضاً الحكومة والشركاء القطريين في إشراك سائر صغار الأطراف صاحبة المصلحة - صغار المزارعين وجامعو النباتات ومجموعاتهم وتجار القطاع الخاص والعاملون في الأسواق والمصدرون والمصنعون حسب الاقتضاء والوكالات الحكومية والمؤسسات القطرية والإقليمية - في عملية تحديد الاحتياجات الدقيقة من الدعم ومن ثم المساعدة في الترويج لأنشطة المحاصيل عالية القيمة والأعشاب والنباتات الطبية والعطرية وتوسيعها.

وسيتعاون الصندوق تعاوناً وثيقاً مع المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة ومعاهد البحوث الوطنية لمناقشة موضوعات البحث الممكنة. ومن المحتمل أن تكون المعايير الرئيسية لاختيار المحاصيل والمنتجات النباتية أو المنشآت والمسائل المرتبطة بها كما يلي:

- مدى التلاؤم مع الظروف الإيكولوجية الزراعية والنظم الزراعية;
- مدى الانطباق مع قضايا الفقر وسبل المعيشة;
- مدى سهولة اعتماد صغار المزارعين الفقراء لها;
- إمكانات تعبئة المزارعين والجامعين، والتنظيم الجيد والاستغلال التجاري;
- أفاق بلوغ الكتلة الحرجة المطلوبة للتسويق والتصدير;
- احتمالات التأثير الاقتصادي واجتماعياً على نطاق واسع;
- الحاجة إلى الدعم الخارجي وتوافره وتكاليفه وأبعاده بالنسبة للحكومات، بوصفها الجهات المقترضة، من حيث تقديم هذا الدعم.

ستكون القضايا المترابطة التي جرى تسليط الضوء عليها في حلقة العمل والمتصلة بزراعة محاصيل مختارة وحصادها والآثار السلبية المحتملة على صون الأنواع البرية من الاستغلال الجائر ومن التنافس على الموارد محل تقييم دقيق بهدف ضمان الحفاظ على التنوع البيولوجي على الصعيدين المحلي والقطري. وسيقوم الصندوق بالتعاون مع المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة وشركاء آخرين باستقصاء جوانب النقص الحاد في توريد المعلومات وتدققها من أجل الترويج لإنتاج المحاصيل عالية القيمة والأعشاب والنباتات الطبية والعطرية على نحو مناصر للفقراء وتوسيع القطاعين واتخاذ الترتيبات لإدخال تحسينات، من حيث التمويل والدعم، على طرق تقديم البيانات بما في ذلك التحديث الجاري وتوزيع المعلومات التسويقية الأساسية على نطاق مختار من المحاصيل الرئيسية والمنتجات. وسيقوم الصندوق بالتعاون مع المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة بالترويج للشبكات القائمة التي تعمل من أجل تقاسم المعلومات عن أسواق المحاصيل عالية القيمة والأعشاب والنباتات الطبية والعطرية وتقنياتها وتجاربها بين الأفراد المعنيين والحكومة وأصحاب المصلحة من المنظمات غير الحكومية والمزارعين والمصنعين والمصدرين.

وسيساند الصندوق، بالتعاون مع المركز الدولي، الاضطلاع بتحليل سلسلة السلع لعدد مختار من الأعشاب والنباتات الطبية والعطرية وبعض المحاصيل عالية القيمة التي تتمتع بمزية نسبية وبإمكانية جلب المنفعة لصغار المزارعين والجامعين في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. ومن المتوقع أن توفر الدراسة توجيهات استراتيجية للدعم الذي يتلقاه القطاع من الحكومات والقطاع الخاص وأن تخلق وتوجه فرص الاستثمار وإمكانات تنمية المشاريع وأن تساند حوار السياسات من أجل تحسين القطاع.

وختاماً، سيشرح الصندوق إدراج المحاصيل عالية القيمة والأعشاب والنباتات الطبية والعطرية ومكونات المحاصيل في مشاريع الصندوق وبرامجه وسيقوم أيضاً، حسب الحاجة، بتعزيز وتكثيف تركيزه على تنظيم المزارعين والمنتجين، وتشكيل المجموعات ودعمها، وتقديم القروض، وإنشاء الروابط التجارية وتشجيع الزراعة بالتعاقد والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

جميع الحقوق محفوظة. صندوق الدولي للتنمية الزراعية.

تمويل المشروع:
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المؤلف:
ميلين خير الله
خبيرة في الاقتصاد الإقليمي
شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

جهات الاتصال:
International Fund for Agricultural Development (IFAD)
Via Paolo di Dono, 44
00142 Rome, Italy
رقم الهاتف: +39 06 54591
رقم الفاكس: +39 06 5043463
بريد إلكتروني: ifad@ifad.org
www.ifad.org
www.ruralpovertyreport.org



الصندوق الدولي
للتنمية الزراعية

Via Paolo di Dono, 44

00142 Rome, Italy

رقم الهاتف: +39-06-54591

رقم الفاكس: +39-06-5043463

البريد الإلكتروني: ifad@ifad.org

www.ifad.org

www.ruralpovertyportal.org